مطالبات ببناء سكن واطئ الكلفة لإنجاح إستراتيجية التخفيف من الفقر

□ بغداد / علي الكاتب

السكن الواطئ حل تنتظره الشرائح الفقيرة

دعا مصدر في وزارة التخطيط الى تكثيف الدعم الحكومي باتجاه انجاح إستراتيجية التخفيف من الفقر.

وطالبت مدير عام إستراتيجية التخفيف بوزارة التخطيط والتعاون الانمائي نجلاء علي مجلس الوزراء بتقديم الدعم الاكبر لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق من خلال اطلاق التخصيصات المالية لها ، والتي تقع على عاتق وزارة المالية الجهة الاكثر معنية بتنفيذ ذلك ، وكذلك لضمان تحقيق انشطة اقتصادية وتنموية اخرى كالاسهام في مساعدة القطاع الخاص الوطني ودعم المشاريع التنموية المختلفة ، واطلاق القروض للمشاريع الصغيرة وبناء المدارس في عموم المحافظات ، وبناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة للمواطنين .

وقالت مدير عام إستراتيجية التخفيف من الفقر في تصريح لـ (المدى) ان تلك التخصيصات المالية من الممكن استخدامها في مجالات اخرى للمحافظات الاكثر فقراً وهي محافظات (واسط وصلاح الدين وديالى وبابل وكربلاء والمثنى ، والقادسية) ، وفي هذا السياق طالبنا تلك المحافظات بتقديم المشاريع ذات الاولوية في التنفيذ كبناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة ، ومشاريع اخرى تهدف الى القضاء على الفقر والحد من البطالة .

واضافت ان تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر تتطلب وجود خارطة للفقر من اجل تنفيذ تلك الإستراتيجية بالشكل المطلوب ، فضلا عن ايجاد نوع من الموازنة في الانفاق بين المناطق الحضرية والريفية ، وهو نظام معمول به في معظم دول العالم، نظرا لتباين مستويات الانفاق للفرد في المدينة عنه لذلك الفرد في الريف واختلاف مستويات معدلات الدخول بينهم ، وكذلك تباين القدرة الشرائية .

ولفتت الى ان إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق هي مشروع تعاون مشترك بين وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والبنك الدولي ، حيث تم توقيع الاتفاقية بين الطرفين في سنة ٢٠٠٦ ، التي تضمنت تنفيذ المشروع بواقع اربعة مراحل الاولى القيام بتنفيذ مسح اقتصادي واجتماعي واسع للاسرة العراقية في كل محافظات البلاد ، بعد توقف دام لاربعة عشر عاماً ، بعد اخر مسح تم القيام به في سنة ١٩٩٣ ، فضلا عن عدم اتخاذ الاجراءات لقياس نسبة خط الفقر خلال الفترة الماضية ، والذي تم القيام به مؤخرا في سنة ٢٠٠٧ لاول مرة في العراق .

وتتضمن المرحلة الثانية من المشروع تحديد نسبة خط الفقر ضمن إستراتيجية محددة ، كما تم بحث هذا الموضوع مع الأكاديميين في الجامعات والمتخصصين وممثلي الوزارات لتحديد آلية خط الفقر واتخاذ اجراءات استراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر في العراق ، التي ترتكز على أربعة مهام رئيسة هي رفع المستوى المعاشي للفقراء وتمكينهم من النهوض بواقع حياتهم ومن ثم بناء قدراتهم من اجل تهيئتهم للعمل وزيادة انتاجيتهم ، وتفعيل نظام الضمان الاجتماعي بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص والمختلط .

واشارت الى وثيقة التخفيف من الفقر حصلت على مجموعة من النتائج المهمة حصلت عليها في تخفيف نسبة الفقر من ٢٣٪ الى ١٣٪ ، وكذلك القضاء على البطالة بنحو كبير من خلال مجموعة من النتائج التي اظهرها هذا المسح الشامل ، والتي تتلخص في تحسن نوع الخدمات الصحية التي تقدم للفقراء وتحسن المستوى التعليمي وارتفاع معدلات الحماية الاجتماعية المقدمة للمواطنين .

وبينت ان مجلس الوزراء اقر في تشرين الثاني سنة ٢٠٠٩ بالزام الوزارات والجهات الرسمية بتنفيذ بنود هذه الاستراتيجية للحد من الفقر في العراق واعتماد الية دائمة لضمان تنفيذ بنود الإستراتيجية ، ومتابعة تنفيذ فقراتها وتشكيل لجنة عليا يترأسها نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية ١٢ وزيراً ، اضافة الى وكيل وزير التخطيط ، وتشكيل لجنة فنية دائمية يترأسها وكيل وزارة التخطيط وعضوية ممثلين عن الوزارات المعنية بدرجة مدير عام ، فضلا عن الاكاديميين من الجامعات وممثلي منظمات المجتمع المدني.

وشددت على ان هناك تنسيقاً ملموساً مع البنك الدولي لمتابعة تنفيذ تلك الإستراتيجية للحد من الفقر في العراق، وتشكيل فرق المتابعة من كل وزارة يترأسها مدير عام التخطيط والمتابعة في الوزارة ، وممثلي عن المحافظات بضمنها اقليم كردستان لتنفيذ اليات الاستراتيجية في محافظاتهم ، كما تم اقامة عدد من ورش العمل وبواقع ٦ ورش في داخل العراق وخارجه .

اقتصاديات

■ عباس الغالبي

ضرورة هيئة الأوراق المالية !

تعد سوق العراق للأوراق المالية من الأسواق الفتية التي مازالت غير قادرة على خلق فاعلية وديناميكية في الاقتصاد العراقي ، اتساقاً مع الطبيعة العامة لهذا الاقتصاد والمتمثلة بريعيته النفطية فضلاً عن شلل القطاعات الإنتاجية وانحسار دور القطاع الخاص بشكل شبه تام .

ومن جهة اخرى فإن المشهد البنورامي للسوق ما زال يعاني من خلل في الاداء خلقته القوانين والهيئات والمؤسسات والحلقات المسؤولة عن السوق ، ولعل من اهمها هيئة الاوراق المالية وهي جهة حكومية مرتبطة بمجلس الوزراء ، الامر الذي يؤكد نزعة الحكومة الى الهيمنة غير الطبيعية على الهيئات والمؤسسات الاقتصادية التي يفترض ان تكون مستقلة على غرار ما موجود في بلدان العالم الاخرى .

وما يدعونا للتساؤل عن الدور الذي تضطلع به هيئة الاوراق المالية كجهة حكومية مشرفة على البورصة في بلد ينزع الى التخلص من سطوة الاقتصاد المركزي وهيمنة القطاع العام على مجريات ومسارات الحياة الاقتصادية في العراق ، وهي بحسب معطيات الواقع الحالي قضية صعبة المنال وعصية على المشهد الاقتصادي على الرغم من صراحة الدستور وتوجهات الحكومة النظرية بأن البلد يعتمد آليات اقتصاد السوق ، حيث نرى وبشكل لا يقبل اللبس ان الدولة ما زالت هي الميمنة على النشاطات الاقتصادية وهي الممول الرئيسي لها في ظل غياب الإستراتيجية الاقتصادية للدولة وعدم وضوح البرنامج الاقتصادي الحكومي .

ومن هنا فإن وجود هيئة الأوراق المالية هو جزء من هيمنة القطاع العام على المشهد الاقتصادي ولاسيما أسواق المال التي تعاني أصلا في العراق من اختلالات هيكلية ، وهنالك بون شاسع بينها وبين اسواق المال في العالم ، وما زالت أيضاً المعادلة مرتبكة بين اقطاب اسواق المال الرئيسية ، وخصوصاً بين المصارف والبورصة على الرغم من تصدر القطاع المصرفي لتداولاتها على طول الخط ، حيث ان وجود الهيئة لم يعمل على معالجة الاختلالات في سوق المال بسبب الاختلالات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي برمته والتي تلقي بظلالها في المحصلة النهائية على اسواق المال ، وما يرتبط بالنزعة الحكومية للسيطرة على مجريات العمل المؤسساتي الذي يفترض ان تكون فيه ريادة للقطاع الخاص .

فما زال التشابك بحاجة الى من يفككه باتجاه المعالجة والاصلاح وعدم السعي لايجاد قنوات وحلقات تصبح معرقلة لاتجاهات واليات اقتصاد السوق ، ومنها هيئة الاوراق المالية التي اصبح وجودها غير ضروري وغير مجد باتجاه خلق ديناميكية للبورصة ، ومن الاجدى ان يصار الى احداث تغييرات في قواعد واجراءات البورصة تنسجم مع اليات التحول الاقتصادي الجارية في البلد مع الاخذ بنظر الاعتبار الاجراءات الحالية الصحيحة التي تعد بمجملها خطوة وان رافقتها اخطاء وعثرات قد تتبعها خطوات اكثر رصانة واكثر جدوى لاسواق المال الفاعلة المؤثرة في التنمية والاقتصاد .

البنك المركزي: وضع مصرف الوركاء غير محسوم

□ بغداد /المدى

رجح نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح تقديم تقرير الرقيب المالي حول وضع مصرف الوركاء الى البنك المركزي خلال الأيام القليلة القادمة لمعرفة وضع المصرف المالي من ناحية موجوداته المالية ومطلوباته الخارجية، لاتخاذ الإجراءات القانونية على ضوء التقرير.

وقال صالح بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن الامر ما زال غير محسوم بخصوص مصرف الوركاء كونه مصرفاً كبيراً وعملياته معقدة وتقييم موجوداته المالية تحتاج وقتا طويلاً، والبنك المركزي الآن ينتظر الرقيب المالي الذي سيقدم تقريره خلال الأيام القليلة القادمة الى الإدارة المؤقتة للمصرف "الوصي" ومن ثم يتم رفعه الى البنك المركزي لمعرفة فيما لو كان المصرف يستطيع الاستمرار و "الحياة" لمساعدته، أم يحتاج الى تمديد وصايته لحين حل مشاكله المالية.

واضاف صالح: أن تقرير الرقيب المالي يشمل جرد الممتلكات المالية والمطلوبات الخارجية للمصرف ويرى هل هناك خسائر كبيرة في رأس المال، وعلى ضوئها يتم معرفة وضع المصرف، مشيرا الى أن البنك المركزي سيطلب من وزارة المالية منحه قروضا مالية طويلة آجلة في حال وجود انخفاض حاد في وضعه المالي، او اللجوء الى المشاركة من قبل مصارف أخرى بحسب ما نص عليه قانون المصارف العراقي في المادة (٦٦) رقم (٦٤) لعام (٢٠٠٤).

ويذكر أن مجلس المحافظين في البورصة العراقية قرر شطب إدراج شركة مصرف الوركاء من السوق، وفقاً للفقرة التاسعة من المادة الخامسة من تعليمات رقم ثلاثة المعدلة لسنة ٢٠١١، التي تنص على شطب الشركة من الإدراج إذا استمر توقفها عن التداول لمدة ستة أشهر من دون أن تتخذ إجراءات مناسبة لاستئنافه، لافتة إلى أن مصرف الوركاء متوقف عن التداول منذ الثامن من شباط ٢٠١٠.

ولمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، الذي أنشئ في عام ١٩٩٩، (١٣٠) ١٣٠ فرعاً و (٣٥٠) جهاز صراف آلي في جميع أنحاء العراق.وقد وضع البنك المركزي خطة من ثلاث مراحل لرفع رأسمال البنوك إلى ٢١٣ مليون دولار بحلول حزيران ٢٠١٣ لتحفيز الإقراض في الوقت الذي يتعافى فيه العراق من العقوبات والغزو الأميركي عام ٢٠٠٣.

برلماني ينفي تهريب النفط من كردستان

□بغداد / المدى

نفى عضو لجنة الطاقة و النفط النائب قاسم محمد قاسم وجود تهريب منظم للنفط الخام سواء في الإقليم أو في الجنوب، مشيراً الى أن رئيس إقليم كردستان اقترح تشكيل لجنة مشتركة للتحقق من الاتهامات الموجهة الى الطرفين بخصوص تهريب النفط، إلا أن الحكومة الاتحادية لم تستجب إليه.

وقال قاسم بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): لا توجد عمليات منظمة لتهريب النفط الخام في العراق كما يتصور البعض و إنما هناك عمليات لبيع الناتج من عمليات تصفية النفط الخام من مصفى بيجي والذي يسمى بـ"الزفت" من قبل وزارة النفط الى تجار مرخصين يقومون ببيعه الى ايران ودول أخرى عن طريق إقليم كردستان، وهذه العملية لا تعد تهريبا بل أنها بإشراف وزارة النفط الاتحادية.

واضاف: أن الاتهامات الموجهة الى الإقليم والمركز بالضلوع في عمليات لتهريب النفط ليس لها وجود في الواقع، بل أنها اتهامات سياسية لا صحة لها، وعلى ضوء ذلك اقترح رئيس إقليم كردستان تشكيل لجنة مشتركة من قبل وزارتي المالية الاتحادية والفيدرالية للتحقق من عمليات التهريب، لكن الحكومة الاتحادية لم تشكل اللجنة وتحقق بالموضوع.

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني و وزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي اتهموا اقليم كردستان بتهريب نفط عراقي الى ايران، ما دفع كتلة التحالف الكردستاني النيابية الى التنديد بهذه الاتهامات وترد باتهام مسؤولين في الحكومة بتهريب النفط من بيجي الى اسرائيل عن طريق الأردن.

ودعت حكومة إقليم كردستان الحكومة العراقية إلى تشكيل لجنة مشتركة بين أربيل وبغداد للتحقيق في الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بشأن تهريب النفط العراقي.

ويذكر ان إقليم كردستان يملك احتياطيا نفطيا يبلغ (٤٥) مليار برميل وشرعت حكومة الإقليم بعد عام ٢٠٠٣ بطرح الحقول النفطية للاستثمار الأجنبي، وتقول بغداد إن عقود الإقليم النفطية مع الشركات الأجنبية غير قانونية.

أكدت امتلاكها 51 % من الأسهم

البصرة تقرّ ميناء الفاو الكبير مشروعاً استثمارياً مشتركاً

□ البصرة / متابعة المدى

وافق مجلس محافظة البصرة على تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير بصيغة الاستثمار على أن تمتلك الحكومة المحلية أكثر من نصف الأسهم المشاركة في المشروع لأسباب وصفها بـ"السيادية".

وقال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أحمد السليطي لـ"السومرية نيوز" إن المجلس وافق على أن ينفذ مشروع بناء الميناء بصيغة الاستثمار على أن تكون الحكومة المحلية شريكاً لشركات القطاع الخاص التي تتولى إدارة الميناء بعد إنجازه". وأضاف السليطي أن الحكومة المحلية يجب أن تحتفظ بنسبة ٥١٪ على الأقل من أسهم المشاركة لكي لا تقع فريسة لأجندات خارجية في حال صار الميناء تحت سيطرة شركات أجنبية"، مؤكداً أن الحساسية في هذا الجانب تنبع من تعلق الميناء بقضايا سيادية، ولعلاقته المباشرة بمصالح دول أخرى".

ولفت السليطي الى أن المجلس لم يحدد بعد مصادر تغطية حصته من أسهم المشاركة ولكن قد يوفرها بتمويل حكومي أو من خلال استحصالها من المواطنين كأسهم"، مضيفاً أن "المجلس شكل قبل يومين لجنة تتولى دراسة كل الخيارات ووضع توصيات وتقديمها الى المجلس لغرض مناقشتها والمصادقة على أفضلها. يذكر أن وزارة النقل وضعت في نيسان من العام ٢٠١٠ حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي يحتوي بحسب تصاميمه الأساسية على رصيف للحاويات بطول ٣٩ ألف متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، فيما تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، وتبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و ٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط لسكك الحديد يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوروبا من خلال تركيا، وهو المشروع الاستراتيجي الذي يعرف باسم "القناة الجافة".

وفيما تبحث هيئة الاستثمار في البصرة عن شركات ترغب بتنفيذ مشروع بناء الميناء، تقوم الشركة العامة للموانئ منذ أشهر قليلة بإنشاء طرق وسداد ترابية في موقع المشروع تمهيداً لتنفيذ المرحلة الأولى منه قبل نهاية العام الحالي، وهي تقضي بانشاء كاسر (حاجز) للأمواج ورصيف للخدمات، وفي الاسبوع الماضي باشرت قوة من صنف الهندسة العسكرية بحملة لتطهير موقع المشروع من الألغام والمقذوفات غير المنفلقة التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وقد انتزعت وعثرت القوة لغاية الآن على المئات منها .في الوقت نفسه يعتزم مركز البصرة المحدود المتخصص في مجال النفط والغاز الاستثمار في المناطق الحرة بخور الزبير.

وقالت الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية إن مجلس ادارة الهيئة المتمثل برئيسها صباح صالح القيسي عقد اجتماعا مع ممثلين عن مركز البصرة المحدود جون مور وتوم اودنيل لاستكمال المناقشات الخاصة بالتعاقد حول إنشاء مشروع يختص بتقديم الخدمات اللوجستية للمشاريع النفطية.

وأضاف البيان : أن المجتمعين ناقشوا مسودة العقد المزمع ابرامه مع المركز بخصوص المشروع الذي سيقام في المنطقة الحرة بخور الزبير.

وأبدت الهيئة العامة للمناطق الحرة استعدادها لتقديم جميع التسهيلات المطلوبة لإنجاح هذا المشروع الذي يعد من أهم المشاريع الاستثمارية في العراق، مشيرة الى أن مساحة الأرض التي ستخصص للمشروع تبلغ (١١) مليون م٢ الذي يتضمن اقامة البنى التحتية والمخازن والورش الصناعية الخاصة بتقديم الخدمات اللوجستية للشركات المتعاقدة مع وزارة النفط .

سوق الأوراق المالية يحتفل بذكرى التداول الإلكتروني

□ بغداد / قيس عيدان

أفادة المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية عبد العزيز حسون بأن رؤوس اموال المصارف المدرجة في السوق هي الاكثر حجماً فى سوق العراق للاوراق المالية وأن حجم التداول مسيطر عليه منذ اكثر من ثلاث سنوات بالرغم من المعوقات التي يتعرض لها القطاع المصرفي الخاص .

وقال الحسون فى تصريح لـ(المدى) على هامش أعمال المؤتمر الثاني لانطلاق التداول الالكتروني في سوق العراق للاوراق المالية : من المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي قرار وزارة المالية للمؤسسات الحكومية بعدم التعامل مع المصارف الخاصة بالاضافة الى محدودية القانونية للمحضورات في قانون المصارف .واضاف الحسون : هناك هنات ونقاط ضعف في قانون الشركات مشيراً الى ان انتخاب مجالس إدارات المصارف من المالكين يجعل ادارة المصرف تفتقر الى الخبرات العلمية .

هذا وقد نظم يوم امس احتفالية لمناسبة الذكرى الثالثة لبدء التداول الالكتروني في سوق العراق للاوراق المالية ، وجرى عرض موجز لنشاط السوق خلال الفترة الماضية .وقال المدير المفوض للسوق طه احمد عبد السلام الربيعي لـ (المدى) : ان سوق العراق للاوراق المالية تأسس بموجب القانون في نيسان ٢٠٠٤، وعقدت اول جلسة تداول فيه بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠٠٤ بأسلوب التداول اليدوي وكان التسجيل يتم على لوحات بلاستيكية من خلال تخصيص لوحة لكل شركة مساهمة يجري التداول على اسهمها وبأسلوب المزايدة العلنية المكتوبة وكانت عمليات نقل الملكية تتم عن طريق اقسام المساهمين في الشركات المساهمة بموجب عقود التحويل الورقية الصادرة عن قسم الشركات . واستمر التداول بهذا الاسلوب لغاية ١٦ نيسان ٢٠٠٩. واضاف الربيعي وقد ساد هذا الشكل من التداول جميع البورصات في العالم قبل اعتماد النظم الالكترونية .موضحاً انه منذ افتتاح البورصة وضع مجلس المحافظين وادارة البورصة في منهاج خططها هدف تغيير اليات التداول وبما يحقق لها التطوير الجوهري في النشاط باستخدام التقنيات ووسائل التكنولوجيا الحديثة.